دور الازمات الاقتصادية المعاصرة في تعزيز مسيرة التكتلات الاقتصادية

د/ حساني رقية جامعة محمد خيضر بسكرة
أ/ حملاوي سكينة جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

شهد الاقتصاد العالمي أزمات كثيرة ودورية، خاصة الأزمة المالية الأخيرة والتي كان منبع حدوثها القطاع المالي الأمريكي، وأدت إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة في الاقتصاد الأمريكي والعالمي، و لم تتمكن مبادئ الفكر الرأسمالي من منع وقوع الأزمات المالية، ووقـــف الآثار الكارثية لها تضاف الى السلسلة الازمات الاقتصادية في التاريخ الاقتصادي العالمي.

مقارنة بتطور الاندماج الاقتصادي العالمي ونمو السريع للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في عالم لا توجد فيه حدود أو فواصل تمحي الكيانات القطرية وعبر الإقليمية من تأثيرات أي أزمة تحدث لدى أي دولة ، نتيجة لنمو والتطور التكنولوجي والاتصال السريع ،فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة بطبيعتها المتعددة الأطراف ،و تشابك العلاقات الاقتصادية والسعي إلى تحرير الاقتصادي ،وتعدد الروابط المالية والتجارية، فان الأزمات الاقتصادية المعاصرة لا تستثني هذه التكتلات دون أن تكون منعزلة عن تأثيرها بشكل عميق أو بسيط على حسب درجة الروابط الاقتصادية ، وبما ان الازمات بطبعتها افة تصيب النشاط لاقتصادي، لكن هذا لا ينفي امكانية التكتلات الاقتصادية التصدي لها و تعزيز مسيرتها التكاملية.

مقدمة

عبر التاريخ الاقتصادي مرت عدة ازمات اقتصادية مست الكيان الاقتصاد العالمي ،أهمها ازمة الكساد العالمي في الولايات المتحدة الامريكية ،امتدت من عام 1929 انهارت فيها سوق نيويورك الى عام 1933 ،وفي العقود الاخيرة الكثير من الازمات ،تتفاوت وتتابين في الاسباب والتأثيرات والمدى والمدة وزمان انقضائها ، وتبقى الازمات الحالية اكبرها على الاطلاق في التأثيرات التي تصيب النظام الاقتصادي ، ويكمن خطرها الكبير في التأثيرات التي لم تظهر بعد.

مقارنة بتزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية سمة أساسية من سمات الاقتصاد العالمي وهو ما يترجمه العدد المتزايد لهذه الكيانات، وباعتبار ان التكتلات الاقتصادية احيانا تلعب دورا فاعلا في نشر الازمات واحيانا تلعب دورا ممانعا ضد انتشار الازمات ، فعصر اليوم هو عصر الازمات المعولمة، تعتبر الازمات تحدي لهذه التكتلات الاقتصادية، خصوصا من جانب استكمال مسيرتها التكاملية، يعد التكامل الاقليمي احدى السمات الرئيسية للعالم ، فازدهار النشاط الاقتصادي يأتي في طليعة اهتمام مختلف الدول، خاصة في عصر العولمة، حيث ذابت الحدود بين الاسواق الاقليمية، اصبح العالم كله بمثابة سوق كبير، القوي فيه من يستطيع الاستحواذ على اكبر مساحة من السوق، وهو لا يقوى على ذلك الا بفضل تقدمه، خاصة في النشاط الاقتصادي، فمما لاشك فيه ان أي آفة تنال من ازدهار النشاط الاقتصادي يجب التصدي لها ،ومقاومتها. ويمكن القول بان أي ازمة بمثابة الآفة للنشاط الاقتصادي المعاصر لها.

ومن هنا تبدو اهمية تناول الازمات الاقتصادية المعاصرة، على الاقل في اطارها العام، واثرها في تعزيز مسيرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية. و عليه فالتساؤل الذي يطرح نفسه في ظل الظروف والمعطيات هو:

الإشكالية: هل للازمات الاقتصادية دور في تعزيز مسيرة التكتلات الاقتصادية او العكس؟

المبحث الاول: الازمات الاقتصادية المعاصرة

بشكل عام ،يعتبر التناوب الزمني بين حالتي "اللا استقرار" مشهد طبيعي ،صحي ،وضروري للتحرك عبر ديناميكية للتطور والرقي ،وهو مشهد يمكن اسقاطه بالمطلق على كافة مجالات الحياة البشرية فكرا وممارسة...الخ، وفي "علم الاقتصاد" وعلى غرار بقية العلوم يرى الكثير مفردة "الازمة" هي بمثابة حالة "لا استقرار" استثنائية، صحية وبالغة الضرورة من اجل التطور والنمو

"نؤكد بصفتها الاستثنائية وليس الدائمة او الدورية" وهي في جوهر دلالتها خلل يحدث خلال مسارات صيرورة "النشاط الاقتصادي". فلقد شكلت "الازمة تطور "الرؤى الرأسمالية" المفسرة للأحداث الجارية ، او المؤصلة للمتوقع او المرتجى من "السياسة الاقتصادية.[1]

المطلب الأول: مفهوم الازمة

اصل كلمة الازمة: [2] تنحدر الكلمة الفرنسية "crisis" (=أزمة)من اللاتينية "crise" تنحدر بدورها من اليونانية "κρίσις" " ، وتكتب عادة "krisis" وفق الحروف اللاتينية:

crise ← crisis ← (krisis) κρίσις

قد ظهرت عبارة" أزمة مالية (*crise financière*)عند الكاتب الكونت دي لاس كاز (Comte de Las Cases) (١٧٦٦- ١٨٤٢ م)في عام ١٨٢٣ م." وعبارة" أزمات تجارية (*crises commerciales*) عند الكاتب هونوري دي بالزاك (Balzac) (١٧٩٩-١٨٥٠ م) في عام ١٨٣٧ م. ويؤلف الطبيب والاقتصادي كلمون جوغلار(Juglar) (١٨١٩ - ١٩٠٥ م) كتابا عنوانه" الأزمات التجارية ورجوعها بشكل دوري في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة "في عام ١٨٦٢ م.

الازمة لغة: وتعني لغة" اللحظة الحاسمة أو الفترة الحاسمة لمرض معين ويرتبط بالفترة التي يمكن أن يتطور فيها نحو التحسن أو التراجع"[3]ويمكن أن نعرف الأزمة على أنها "حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء"[4]،ينتج عن ذلك تراكم الخسائر في مقومات النظام، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقويض النظام [5]وكما يعرفها ستيف ألبرت" ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أي كانت درجة استعداد المنظمة"[6]،من خلال هاته التعاريف يمكن أن نميز أربع خصائص للازمة(تقع فجأة، مخيفة لدرجة الإرباك، ضيق الوقت لاتخاذ الحلول و القرارات، خسائر كبيرة غير متوقعة).

إذن الازمة هي تهديدا خطرا غير متوقع في فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها حدوث نتيجة مؤثرة والتي تحد من عملية اتخاذ القرار ، تنطوي في الأغلب على أحداث سريعة تؤثر وتتأثر بها، ومن خلال هذا نميز ثلاث اشكال من الأزمات:

ا- أزمة عالمية مستوردة من الخارج: كثيرا ما تنجح الكيانات الكبرى عن طريق التبعية في نقل الأزمات إلى الدول الصغرى والتي عليها إطار المركز وهامشية المحيط[7]مثل علاقة الدول الأوروبية

ودول شمال البحر الأبيض المتوسط والولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بالنظام الاقتصادي العالمي وما يحدث بالنسبة للأزمة الراهنة.

ب- أزمة محلية أمكن تصديرها إلى الخارج: إن كانت الدول النامية منظمة ومتكتلة كلما استطاعت أن تعالج أزماتها ومشاكلها بنقلها إلى الخارج، وتحميل الدول الكبرى فاتورة عبء الأزمات وتجعلها تدفعها نيابة عنها، مثل الأزمة البترولية، وكذا ما نلاحظه في الآونة الأخيرة أزمة أمريكية انتقلت إلى دول الدول العالم سواء دول متقدمة أو دول نامية. *

ج- أزمة محلية لا يمكن تصديرها إلى الخارج :وهذا النوع من الازمات لا يتعدى حدود الدولة على انه كثيرا ما يقتصر تأثيرها على جزء محدود من هذه الدولة، ولا يتعداه الى باقي الاجزاء الاخرى منها. [8]

المطلب الثاني: تعاريف الازمة الاقتصادية

التعريف الاول: ان الاستخدام الاقتصادي المعاصر فيبين أن النظرة للأزمة تأتي من قبل الفاعل الاقتصادي (رجل أعمال، مستثمر، مستهلك) ومصالحه المحلية، لأن النظام يحتفظ ببنيته سواء كانت دورية(*périodique*)أو فوضوية (*chaotique*) على حسب تصور نموذج السوق .و هذا يدل على ضرورة فهم ما يحصل حقيقة من جهة، والحصول على المعلومة المناسبة من جهة أخرى . ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير التربية اللازمة التي تحقق الفهم الصحيح، والقانون الذي يحدد الحقوق والواجبات، والرقابة التي تحفظ السير الجيد للنظام، والشفافية التي توفر المعلومات الضرورية والمطلوبة.

و تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي .وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج(*dépression*) ولمعدل النمو (*récession*)، وبارتفاع معدل البطالة[9] .

ويقسم الاقتصاديون دورات الإنتاج وفق أربع مراحل متتالية:

١ .مرحلة النمو أو التوسع يتبعها ارتفاع الإنتاج.

٢ .مرحلة الأزمة، وتمتاز بانخفاض عنيف لارتفاع الإنتاج.

٣ .مرحلة الكساد، وتمتاز بانخفاض الإنتاج.

٤ .مرحلة عودة النشاط الاقتصادي.

ومن هنا يتضح بالمعنى الدقيق للكلمة، أن" الأزمة الاقتصادية "هي المرحلة المحددة التي يقع فيها تقلب عنيف للوضع الاقتصادي والتي تُنبئ بنهاية مرحلة الرواج أو التوسع الاقتصادي .ولكن في الاستعمال الفعلي أخذت كلمة "الأزمة الاقتصادية "معنى أعم لتشمل في الغالب فكرة الكساد الاقتصادي نفسها.

التعريف الثاني: الازمة الاقتصادية هي تلك الذبذبات التي تؤثر كليا او جزئيا على مجمل التغيرات المالية مثل اسعار الاسهم والسندات...الخ[10] .

اذن الازمة الاقتصادية هي مرحلة أو طور انحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية، والتي تعبر أيضاً عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي.

خصائص الازمات الاقتصادية

أن الأزمات الاقتصادية تتميز بخاصيتين رئيسيتين بصفة ، هما صفة الدورية أي التكرار عبر فترات، وصفة التوافق الزمني لمجموعة من اتجاهات اقتصادية داخل الهيكل الاقتصادي:[11]

أ – خاصية الدورية :تعاود الأزمات أو التقلبات الاقتصادية الظهور في فترات قد لا تكون متساوية تماماً من حيث المدة الزمنية، ولكنها متقاربة إلى الدرجة التي تجعلنا نسلم بخاصية الدورة أو التكرار التي تتسم بها التقلبات الاقتصادية.

ب الشمول والتوافق الزمني:

تشمل التقلبات الاقتصادية معظم أجزاء الجهاز الاقتصادي، يتأثر كل جزء من الأجزاء بما يحدث في أجزاء أو قطاعات أخرى ضمن النشاط الاقتصادي القومي.

ويرصد الاقتصاديون عادة أربعة ظواهر مصاحبة عادة للازمات هي:

1- انخفاض مشتريات المستهلكين مقابل زيادة مخزون قطاع الأعمال .

2- انخفاض الطلب على الأيدي العاملة تدريجياً حتى يصل إلى عمليات تسريح جماعي للعمال وارتفاع معدل البطالة.

3- تباطء التضخم بسبب تقليص الإنتاج وميله إلى الارتفاع بأقل سرعة في حالة التراجع الاقتصادي.

4- انخفاض الأرباح يؤدي إلى هبوط أسعار الأسهم العامة .

انواع الازمات الاقتصادية

يمكن تمييز ثلاث انواع من الازمات الاقتصادية :

اولا: الازمة الاقتصادية الدورية

هي تلك التناقضات واختلال توازن في عملية تكرار الانتاج الرأسمالي، ازمة عامة تصيب كل القطاعات الاقتصادية، تكون اكثر عمقا اذا ما قورنت بالأزمات الاخرى، وتمر الازمة الدورية بأربع مراحل: مرحلة الانتعاش ،مرحلة الرواج، مرحلة الازمة، مرحلة الكساد.

ثانيا: الازمة الاقتصادية الجزئية او الوسيطية

نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الانتاج ،ولكنها اقل اتساعا وشمولا من الازمة الدورية، تنقل الى خارج الدولة مشتتة، منعزلة، وحيدة الجانب .

ثالثا: الازمة الهيكلية

تصيب عادة مجال معين من القطاع الاقتصادي مثل ازمة الطاقة، ازمة الغداء،...واذا كانت الازمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من القطاعات، فانه قطاع بالغ الاهمية، ولكن على الرغم لا يمكن للازمة الهيكلية تحول الى ازمة دورية وذلك لعدم شموليتها على القطاعات الاخرى.

المطلب الثالث:اهم الازمات الاقتصادية المعاصرة

الازمة المالية الراهنة "أزمة الرهن العقاري"2007 :

إن ما جرى ويجرى على الساحة الاقتصادية العالمية من تداعيات منطقية وواقعية هي في حقيقتها نتيجة لأزمة مالية من العيار الثقيل لم تستثنِ أيَّاً من دول العالم وتستحق بجدارة أن توصف بكونها كارثة القرن الجديد ، و إن هذا الحدث يستحق أن يكون حدث الساعة ، هناك يد تمتلك القوة المطلقة لتوصل هذه الأزمة لهذه الدرجة، ما حصل من ضربات تعد قاصمة للاقتصاد الأمريكي وبالتحديد بعد عام 2000 وصعوداً ففي الفترة من 11 اكتوبر 2001 وحتى 11 اكتوبر 2002 انهارت وأفلست مجموعة كبيرة من الشركات الأمريكية ، قدرت بـــ 60 ألف شركة وقد تم تسريح مالا يقل 140 ألف عامل أمريكي في تلك الفترة، هذا بالإضافة إلى حالات الإفلاس على المستوى الشخصي والتي سجلت في نفس الفترة رقما قياسيا للإفلاس بلغ 391 ألف حالة إفلاس وبخسائر تصل إلى 8,6 تريليون دولار وذلك وفقا لمعطيات لاتحاد أسواق المال الدولي[12]، وهنا نبين من تطورات أزمة حلت بالاقتصاد الأمريكي بعد عام 2007 ولغاية وصولها إلى الأزمة اقتصادية العالمية ، بدأت الازمة بعد انخفاض أسعار المنازل في

الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع معدلات التخلف عن القروض الثانوية وغيرها من القروض العقارية ، بسبب ضعف الجدارة الائتمانية للملاك المنازل خصوصا بعد أن رفع الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة من 1 % عام 2004 غالى 5.25% عام2007.[13]

إن العقارات في أمريكا هي اكبر مصدر للاقتراض، فالحلم لكل مواطن أمريكي هو أن يملك بيت، لذلك يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، ولاشك أن الرهون العقارية لعبت دورا مهما وخطيرا في الأزمة المالية العالمية، وظهرت الأزمة الحالية بانفجار فقاعة سوق العقارات، لقد توسعت المؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض السكنية لم يسبق لها مثيل، ويكمن السبب الرئيسي لازمة الرهن العقاري هو التوسع الكبير في القروض العقارية في السوق الأمريكي، اعتمادا على ارتفاع الكبير في أسعار العقارات، حيث توسعت بنوك الاقتراض العقاري في الإقراض دون النظر في قدرة المقترض على السداد.

سوف نركز على سببين هامين نرجع لهما تنامي الازمة المالية الحالية:

اولا: نظام نقدي يقوم على الديون:

يرى كيفن فيليبس في كتابه "المال السيئ" أن هناك عاملين رئيسين يتعلقان بالبنية الاقتصادية يقفان وراء الازمة المالية الحالية ، فيقول خلال العقود الثلاثة الماضية توسعت الخدمات المالية من 11% من إجمالي الناتج المحلي إلى 21% في الولايات المتحدة، في الوقت الذي تراجع فيه قطاع التصنيع من 25% الى 13% في نفس الفترة . و أدى هذا الاعتماد الكبير للاقتصاد الأمريكي على قطاع المال إلى توسيع الدين في القطاعين العام والخاص إلى درجة مؤذية ومدمرة.[14]

إن نمو الثروة النقدية وتبادلها وهذا التمدد والانكماش في المحتوى النقدي في قلب الأسباب التي أدت ما يسمى بالدورة الاقتصادية بين الازدهار وكساد وهو أساس بنية الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي الهشة، "فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني ، وهنا بدأت بوادر الازمة المالية"[15]، الإشكالية هنا تحول الاقتصاد العالمي في ظل الرأسمالية المعولمة إلى اقتصاد رمزي أي من اقتصاد قائم على الإنتاج والاستثمار والعمل إلى اقتصاد وهمي قائم على المضاربة والمقامرة والمخاطرة في المشتقات المالية والتحوطات والخيارات والمستقبليات وغيرها وهذه كلها من ابتكارات الرأسمالية المالية الجديدة.

ثانيا: عدم المسؤولية:

أن المسؤولية تقع على عاتق التصرفات اللاعقلانية والطائشة واللاأخلاقية لعدد من المضاربين الماليين المغامرين ومسيّري البنوك وصناديق الاستثمار الذين "فقدوا حسهم العالي بشؤون المال والاقتصاد وأصبح همهم الوحيد الرفع من المردودية المالية وضمان مداخيل خيالية لهم ولحاملي الأسهم الكبار، هؤلاء الذين يقعون في صف "الرأسمال السيئ وليس الرأسمال الجيّد"، كما يعود سبب الأزمة لعدم كفاءة وكالات التنقيط أو غفلتها أو تواطؤها مع بعض المؤسسات المالية و المصرفية،" يتمثل في نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطة، حيث أن البنوك المركزية تباشر رقابة شديدة على البنوك التجارية في معظم دول العالم، لكن هذه الرقابة تضعف أو تنعدم بالنسبة لبنوك الاستثمار، وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة، أو رقابة الهيئات المالية، وبالتالي تشجيع المستثمرين الإقبال على الأوراق المالية"[16].

الازمة الاقتصادية العالمية2008

في أواسط سبتمبر إلى أكتوبر2008 كانت الأزمة قد انتقلت بكل عنفوانها خارج الولايات المتحدة الأمريكية و وفي بداية أكتوبر 2008 انخفض مجموع قيمة الأسهم الأمريكية من عشرين تريليون دولار إلى اثني عشر تريليونا، أي خسر مالكو الأسهم 40 % من ثرواتهم، وقاربت الخسارة في دول العالم الأخرى نفس المعدل تقريبا،، وبدأت تنتشر نفس الظواهر التي ظهرت بالاقتصاد الأمريكي في بقية العالم، وذلك على حسب مقدار ترابط في حلقات الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من هذه الحوادث الجسام وغيرها حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إظهار أن الموضوع لا يتعدى مشاكل اقتصادية اعتيادية ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك على الإطلاق و لم يكن بإمكان أصحاب القرار التكتم على ما يجري من انهيار اقتصادي إلى ما لا نهاية ،فقد أزف وقت الفضائح والإعلان عما يجري فقد تعقدت الأمور وبلغت مراحل متقدمة من السوء وظهرت ما يعرف بالأزمة الاقتصادية العالمية ،التي ظهرت تداعياتها بشكل صريح وواضح في الولايات المتحدة الأمريكية ثم بريطانيا ثم أوروبا ثم انتقلت لبقية بلدان العالم وهنا اضطر بعض قادة العالم بل وتجرأ بعضهم في انتقاد الولايات المتحدة الأمريكية قال رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون: لاستهتار داخل الولايات المتحدة بالنظام المالي هو الذي أدى إلى أزمة الائتمان المالي التي يعاني منها العالم.فقد انهارت عدة شركات ومؤسسات في كل أنحاء العالم ، في أمريكا

وأوربا وأفريقيا وآسيا، وخاصة انهيار اكبر بنك عملاق" ليمن برادر" الأمريكي الذي بلغ عمره أكثر من 150 عام الذي استطاع تجاوز أزمة 1929 بسهولة.

ازمة اليورو2009:

يمكن اعتبار ازمة اليونان هي بداية لازمة الاورو، يرجع ذلك على ان اليونان اعتادت ان تكون عجز الموازنة فيها اكثر من ضعف الحد المسموح به في منطقة الاورو لسنوات طويلة، واتسمت في الفترة السابقة بالكثير من المشكلات الاقتصادية الهيكلية كما يعاني اقتصاد اليونان الصغير نسبيا بالمقاييس الاوروبية من تضخم القطاع العام الذي يصل الى 40 % من الناتج المحلي، بالإضافة الى اجمالي الديون اليونانية ، التي شكلت ازمة مستحكمة لمنطقة اليورو، الامر الذي ادى بمنطقة اليورو بشراء ديون اليونان بنفسها عن طريق صندوق الانقاذ المالي، وكان المصرف المركزي الاوروبي الوحيد المخول لذلك ، وبما ان اليونان مرتبطة ارتباطا وثيقا من خلال اليورو، بمنطقة الاقتصادية كبرى هي الاتحاد الاوروبي، سيؤثر على بقية دول الاتحاد. [17] يعزى انخفاض العملة الموحدة إلى ضعف النمو بمنطقة الاورو ناتج عن الازمة المالية ، إضافة إلى أزمة المالية العمومية في هذه المنطقة، حيث أثرت الأزمة اليونانية بشكل كبير على الأسواق بفعل ارتفاع العجز العمومي والمديونية في هذا البلد والتي بلغت على التوالي % 13,6 و 115,1 %من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 بعيدا عن معايير ميثاق الاستقرار والنمو والتي حددت في3% و60 % وقد انتقلت هذه الأزمة لتشمل دولا أخرى داخل المنطقة كإسبانيا والبرتغال وإيطاليا و ايرلندا و بالرغم من وضع خطة إنقاذ بقيمة 750 مليار أورو من طرف الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي في 10 ماي 2010 ، واصلت العملة الموحدة تراجعها ارتباطا بشكوك المستثمرين حول مدى فعالية هذا المخطط و المخاطر التي أثقلت قدرة اليونان واسبانيا والبرتغال على تبني الإجراءات الملائمة .كما أن خسائر المستثمرين الذين يملكون أصولا بأوروبا الجنوبية وتدهور الثقة بخصوص جميع الأصول المقومة بالأورو، زادت من حدة انخفاض قيمة الأورو في أسواق العملات الدولية[18].إن الدول الأوروبية تعيش تحت وطأة الالتزامات المالية التي تعهدت بها في إطار الاتحاد الأوروبي والتدابير التقشفية التي اعتمدت على المستوى المحلي.

الأزمة التي تمر بها اليونان ويعاني منها الاتحاد الأوروبي توفر دروساً مفيدة للمعنيين بقضايا التعاون و التكامل الإقليمي. ذلك أن ظاهر الأزمة هو المشكلات المادية التي أصابت اليونان وأيضا بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فعجزت عن سداد الديون المتفاقمة وعن الإيفاء بالالتزامات التي وعدت بها.

فالجدول التالي يوضح انخفاض النمو الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي

الجدول(1): تباطؤ النمو الاقتصادي لمنطقة اليورو 1999-2011 (%)

النمو الاقتصادي	متوسط 1999-2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
منطقة الاورو	2.1	1.7	3.0	2.9	0.5	4.1-	1.8	1.4
فرنسا	2.2	2.0	2.4	2.3	0.1	2.5-	1.4	2.5
اسبانيا	3.7	3.6	4.0	3.6	0.9	3.7-	0.1-	1.6
ألمانيا	1.2	0.8	3.4	2.7	1.0	4.7-	3.5	1.1

من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

- التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2011، وزارة الاقتصادية والمالية، المملكة المغربية،2011، ص201.
- صندوق النقد الدولي، مستجدات وأفاق الاقتصاد العالمي، يونيو2011، ص3.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 47،اوت2011، ص8.

المبحث الثاني : التكتلات الاقتصادية والازمات الاقتصادية

على الرغم من أن التكتلات الاقتصادية عرفت منذ أمد بعيد، نظرا للتغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية أدى إلى زيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة وظهور فكرة أقطاب التنمية، فقد أدى التقدم التكنولوجي الحديث إلى عدم جدوى الوحدات الصغيرة وضرورة توسيع المجال الاقتصادي، فالعهد الحاضر يتسم بالتعاون الاقتصادي الدولي وانتشار الأجهزة الدولية الجماعية التي تقوم على تحقيقه سواء على النطاق الدولي أو على نطاق إقليمي

كخطوة أولية نحو تطور أوسع، هذا التعاون قد يتحقق إما عن طريق توحيد الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي أو عن طريق القيام بمشروعات الدولية المشتركة. [19]

قد نما الاتجاه المتزايد المشاركات الدولية، يمكن تقسيمه إلى أربعة مستويات:

ا- **المستوى الأول** عندما تقوم العلاقة بين الدولة ودول أخرى من خلال إقامة منطقة تجارية حرة, بين الدولتين أو أكثر(تكامل اقتصادي).

ب- **المستوى الثاني**: عندما تقوم علاقة في شكل اتفاقية بين تكتل اقتصادي مكون من عدة دول ودولة من دول خارج التكتل(مثل الشراكة الأورومتوسطية).

ج- المستوى الثالث:

عندما تقوم علاقة بين شراكة دولة ودولة أخرى عبر دولة ثالثة في صناعة معينة مثل الكويز أي المناطق الصناعية المؤهلة.

د- المستوي الرابع:

عندما تقوم علاقة بين شركة متعددة الجنسيات وأن الاقتصاديات النامية والمتقدمة عبر الاستثمار الدولي.

اولا: التكتلات الاقتصادية الدولية بين التقليدي والحديث

ا- التكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية

لقد اهتم بعض الاقتصاديين بتفسير ظاهرة عودة انتشار الإقليمية خلال السنوات الأخيرة، وأطلقوا عليها تسمية "الإقليمية الجديدة"، وقاموا بمقارنتها بتلك التي سادت في الستينات وعرفوها" بالإقليمية القديمة"، والتي كانت تقوم أساسا على تكتلات بين الدول المتقدمة بعضها لبعض، أي تكتلات (شمال – شمال) ، أو بين بعض الدول النامية معا(جنوب-جنوب). والواقع أن معظم التكتلات بين الدول النامية في ظل الإقليمية القديمة لم يحالفها النجاح. ويرجع ذلك الفشل إلى أن هذه التكتلات قامت على محاولة مد السياسات المحلية للإحلال محل الواردات إلى المستوى الإقليمي، فقد وفرت الدول الأعضاء في هذه التكتلات لبعضها البعض حرية النفاذ إلى أسواق كل منها فيما يتعلق فقط بالمنتجات التي كانت تستوردها من باقي دول العالم، وقامت بفرض حواجز تجارية خارجية مرتفعة، أي أن هذه التكتلات الإقليمية قامت أساسا على تحويل التجارة، زيادة على تشابك أمورها السياسية.[20]

إذا تكلمنا عن هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي.

أنواع التكتلات الاقتصادية الإقليمية التقليدية

يمكن تقسيم التكتلات الاقتصادية على أساس درجات سلم التكامل الاقتصادي وبذلك نجد الأنواع أو درجات التكامل التالية:

اولا: منطقة التجارة الحرة: " تعرفها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(G.A.T.T) في المادة24 (بمجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تلغي فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تقريبا بين الأقاليم المكونة للمنطقة وذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة في هذه الأقاليم)"[21].

ثانيا: الاتحاد الجمركي: " وهو مستوى أكثر من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلال توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في القيود التجارة البينية"[22]، ومنه يعد هذا الشكل من الاتفاقيات الأكثر عمقا من الشكل السابق .

الاتحاد الجمركي= منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة العالم الخارجي.

ثالثا: السوق المشتركة: يجمع هذا الاتفاق نفس خصائص الاتحاد الجمركي إلا انه يختلف عنه من حيث أن السوق المشتركة تسمح بحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء في الاتفاقية دون قيود.

السوق المشتركة= الاتحاد الجمركي+ حري انتقال عناصر الإنتاج

رابعا: الاتحاد الاقتصادي: فهي تعلو عن مرحلة السوق المشتركة حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الإنتاج – العمل – ورأس المال – فيما بين دول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.

الاتحاد الاقتصادي=السوق المشتركة+ تنسيق السياسات الاقتصادية

خامسا: الاندماج الاقتصادي التام[23]: هذه المرحلة الرابعة التي يمكن أن يصل إليها التكامل الاقتصادي فان هذه المرحلة تبدأ بما سبق تحققه عبر مراحل التكامل الأربع السابقة، إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول التكامل وحرية انتقال السلع فيما بينها(منطقة التجارة الحرة)، وقيام دول التكامل بفرض ضريبة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي(اتحاد الجمركي)، وسوق موحدة تؤمن حرية انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال فيما بين دول التكامل(سوق مشتركة)، وتوحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية وعملة موحدة بين دول الأعضاء، ويضاف إلى ما سبق تحقيقه في الانتقال من مرحلة إلى أخرى ما يلي:

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة : سياسات اقتصادية ومالية ونقدية موحدة.
- إيجاد سلطة إقليمية عليا.
- جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير.

الاندماج الاقتصادي= اتحاد اقتصادي + سلطة إقليمية عليا

ثانيا: النموذج الحديث للتكتلات الاقتصادية الإقليمية(الإقليمية الجديدة)

زاد عدد الاتفاقات التجارية التي أُخطِرت بها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية من 20اتفاقاً في عام 1990 إلى86 اتفاقاً في عام 2000ثم إلى 159 اتفاقاً في عام 2007، وقد كانت الاتفاقات المعقودة على مدى السنوات العشرين الماضية اتفاقات ثنائية بصورة الوطنية .بما يتوافق رئيسية، وهي قد أُبرِمت أساساً بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة .وتضمنت هذه الاتفاقات، على نحو متزايد، أحكاماً تهدف إلى تحقيق" الاندماج العميق " الذي ينطوي على عناصر إضافية لتنسيق السياسات مع برنامج للإصلاح يحبِّذ إتاحة قدر أكبر من الحرية لقوى السوق ، وبذلك فهو يشجع أيضاً حرية حركة الشركات عبر الوطنية – ويحد من خيارات التدخل الحكومي .وهذا الاتجاه، مقترناً بتزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات التجارة الإقليمية التي تشتمل على بلدان من مناطق جغرافية مختلفة، يمثل سمة مميَّزة لما أصبح يسمى" الإقليمية الجديدة[24].

إن نظرية التكامل الاقتصادي ظهرت في البداية في ثياب إقليمية، أي أنها اختارت كنقطة بداية مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم اقتصادي معين، ثم بدأت تبحث في الآثار المترتبة على تحرير التجارة البينية للدول الأعضاء وعلى فرضها سياج جمركي موحد قبل دول غير أعضاء،

غير إن التقدم التكنولوجي اعتبارا من مطلع حقبة السبعينات من القرن العشرين، وانتشار ظاهرة العولمة اعتبارا من مطلع حقبة التسعينات من نفس القرن انتقل حركة التكامل الاقتصادي في إطارها الإقليمي إلى النطاق قاري.[25]

هنا تمتد التكتلات الاقتصادية إلى أن مفهوم الإقليم ليشمل قارة بأكملها، يتحدد الإقليم بحدود جغرافية طبيعية معينة إلى جانب الموقع، كالبحار والمحيطات...إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم ،كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين.

ثالثا: دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الازمات الاقتصادية

1- التكتلات الاقتصادية الإقليمية مظلة أمان ضد الأزمات الاقتصادية

كما نعلم إن العالم اليوم عالم التكتلات الاقتصادية، وبدون تكوين تكتلات الاقتصادية سوف لن تتمكن أي دولة في العالم منفردة في مواجهة الأزمة التي ستحطم كل من يقف أمامها وهو محدود الإمكانيات، فان تهيئة الظروف الموضوعية والذاتية أصبح شرطا موضوعيا لا غنى عنه، إن الدول الجنوب تتمتع بإمكانيات مادية وبشرية هائلة ومن أهم الموارد المادية التي تمتلكها هذه مصادر الطاقة، وبالتالي فان هذه الدول كل ما تحتاجه إليه هو الإرادة والقيادة التي تتخذ القرار لتوفيق هذه الإمكانيات للمواجهة الحاسمة ، إذ أن الوطن العربي الذي يمثل جزءا مهما من دول الجنوب والذي يتمتع بإمكانيات مادية وبشرية فضلا من موقعه الجيولوجي فبإمكانه أن يلعب دورا مهما في مواجهة العولمة الأمريكية إضافة إلى كونه يتمتع بوعي سياسي وثقافي وامتلاكه إرثا حضاريا بما يؤهله أن يلعب دورا قياديا في هذه الأزمة وفقا للتطورات المتتالية، وقد تنتهي هذه الأزمة إلى ضرورة تمسك الدول النامية بتكتلاتها الاقتصادية الإقليمية لتستطيع المواجهة لأنها تابعة إلى الدول المتقدمة وهذا ما يبرر دخولها في الترتيبات الإقليمية الجديدة فرادة، وهذا قد يؤثر عليها سلبا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لان العلاقة بين الشمال والجنوب هي علاقة تاريخية استعمارية، سواء كان المسار الأمريكي أو المسار الأوروبي.

أوضحت الأزمة المعاصرة أن على الدول النامية تفعيل تكاملها بعدما كانت إصلاحاتها الهيكلية تفرضها كل من المؤسسات الدولية الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبناء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية التي تعتمد على التحرير الاقتصادي، لكن هذا أحبط من طرف الحدث

المالي الأخير وجب على الدول النامية التنبه لذلك،" لذلك نشير إلى أهمية التكاثف بلدان المغرب العربي وتكامل أسواقها خاصة أن الظرف مناسب لتحقيق الوحدة المغاربية وتركيز على فضاء استثماري قوي قادر على التنافسية مبررا أن غياب الاندماج ألمغاربي واعتماد سياسات اقتصادية منفردة ساهمت في ضعف وهشاشة قدرات الدول المغاربية الخمس على مواجهة التحولات الإقليمية الدولية، إلا أن الرئيس التنفيذي للبنك الأوروبي للاستثمار "دوفنتان" أكد على ضرورة إكساب العولمة صبغة جديدة كأفضل الحلول لمواجهة هذا الواقع الدقيق، في تأكيد على ضرورة رسم سياسات عمومية من شانها تأييد اندماج إقليمي يتجاوز التباين في وجهات النظر بين البلدان، وان هاته الأزمة جاءت لتؤكد أن العمل المنفرد للخروج من الأزمة غير ممكن ولا يمكن لأي بلد أن ينجح بمفرده لتجاوز مصاعب المتولدة في إشارة إلى ضرورة التكامل وتقاسم الأدوار بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي".[26]

ضرورة بالنسبة للدول العربية للاستفادة من تناقضات المرحلة الراهنة ،ومن توفر الشرط الموضوعي المناسب لنهوض التنمية المتمحورة على الذات في ظل التعددية القطبية المرتقبة ضئيل، ومرد ذلك تشتت الدول العربية و نوسانها بين هذه الأقطاب وعجزها عن صياغة تضامن أو تكتل عربي وازن أمام التكتلات الإقليمية والدولية السائدة والمرتقبة يساعدها في مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة[27]، ولعل الاتجاه نحو الإقليمية أو الأقلمة الذي انعكس في قيام تكتلات اقتصادية يمثل نوعا ما بوليصة التأمين ضد الحدة المتزايدة من أثار الازمة.

2-التكتلات الاقتصادية الإقليمية عامل مساعد في انتشار الأزمات الاقتصادية

إنما سيطرة الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية العملاقة، والبنوك التجارية، وبيوت السمسرة التي يمتلكها المضاربون وتجار العملة، وبالتالي الهيئة السياسية للدولة فقدت قدرتها على تسيير دقة الأمور، فقد ضعفت إلى حد كبير وإذا أرادت التمسك بما بقي لها من قوة عليه آن تتحالف مع هذه التكتلات العملاقة وان تدور في فلكها، وكثيرا ما ينجم عن العلاقة التي تربط الكيانات الكبرى بالدول الصغرى في إطار علاقات المركز وهامشية المحيط انتشار هاته الأزمات عن طريق التبعية .

إن تحرير التجارة سواء من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف أو من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة، تستمد شرعية من توليفة رتبت لتجمع بين التجارة والتنمية ضمن أطروحة

تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة عضوية مباشرة بين تحرير التجارة بكامل مستويات تدفقاتها، وبين معدل ارتفاع التنمية الاقتصادية، لقد أصبح الانفتاح التجاري شعارا لعصر العولمة، كما صار من المعتاد ألا يكتمل اجتماع للمؤسسات المالية دون الإشادة بالآثار العظيمة للانفتاح والتحرير التجاري ، ومع ارتفاع معدلات الارتباط في ظل الانفتاح المسجل عبر اغتيال كافة الحمائية سواء من خلال ترتيبات المنظمة العالمية للتجارة أو من خلال الترتيبات الإقليمية الجديدة، الداعمة لمرتكزات هذا التحرير، وأصبح من السهل انتقال الأزمة من مركز نشوؤها إلى غيرها من الدول، عبر ما يعرف بالآثار التبادلية للصفقات التجارية، وأثار التغذية العكسية، وما يسهل في انتقال الركود والكساد في اقتصاديات الدول المتأزمة إلى باقي الاقتصاديات وذلك بمستويات مختلفة[28].

المطلب الثاني: العوامل المساعدة في أنشار الأزمة

هنالك جملة من العوامل المساعدة على انتشار الازمات داخل التكتلات الاقتصادية منها [29]:

- وضع الدولة في التكتل ومدى قدرتها على المستوين الدولي والإقليمي: إذ أن وضع الدولة ومدى قوتها الاقتصادية يكون محل اهتمام وقوة داخل التكتل وخارجه ولديها قدرة المفاوضة والمناقشة، وإعطاء بعض الاقتراحات على حسب مصلحتها، وخصوصا بعدما كان التكتلات الاقتصادية الإقليمية تمتاز بأنها بين شمال-شمال ألان بين الشمال-الجنوب وهذا كونه وضع اهتمام وتساؤل، في حين أن من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة لها تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبما أن التكتلات الاقتصادية شملت العالم بقاراته المختلفة، فانه يمكن التعامل مع الاتحاد الأوروبي قارة بأكملها، و تكتل النافتا في أمريكا الشمالية....الخ، وهذان الأخيرين لديهما اكبر واقوي تأثير على النظام الاقتصادي العالمي أما التكتلات الأخرى في كل من أمريكا اللاتينية وإفريقيا تمثل وزنا ضعيفا ليس له تأثير يذكر على النظام الاقتصادي العالمي.[30]
- الموقع الجغرافي: التأثر الاقتصادي بعلاقة الدول بدول الجوار، حيث إن كلما كانت الدول متقاربة جغرافيا كلما كان التأثر سريع.
- حجم التكتل محور الأزمة: إن التكتلات العملاقة الاتحاد الأوروبي و النافتا، والآسيان والتي تقودها الدول المتقدمة ، نظرا لترابط العلاقات الاقتصادية لم تسلم هذه التكتلات من أثار

الأزمة، لذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور من الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي تؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي،[31] وفقا للازمة المعاصرة وكانت الولايات المتحدة الأمريكية محور الأزمة، وانتشرت لباقي الدول.

- تعداد السكان: فعدد السكان يزيد من حدة الأزمة كلما كان كبير زادت الأزمة الداخلية عندها تتأثر الدول بتلك الهزات الاقتصادية، وتسبب مشاكل في المؤشرات الكلية، لان زيادة السكانية لها تأثيراتها على الاستهلاك، الدخل، الإنفاق...الخ، فبعدما كان حافز يصبح عائقا.
- نظام التكتل: من خلال تطورات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الدعوة إلى الانفتاح والتحرر الاقتصادي، بدعم المنظمات الدولية الصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي لإنشاء والتعمير ، والمنظمة للتجارة العالمية، في حين النمو السريع للتكتلات الاقتصادية أدى إلى تطور السريع للازمة الاقتصادية العالمية، فبعدما كانت مالية أضحت عينية ونقدية و اقتصادية، وكل هذا تحت غطاء النظام الرأسمالي في ظل العولمة الاقتصادية ، و نشر العولمة الأمريكية، وسيطرتها الاقتصادية ، والمنافسة الشديدة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، والصين.
- الناحية الايدولوجية: الفكر المتعلق بهذه التكتلات بحيث يرتبط بمدى تطور الفكر السياسي ، وقضايا حقوق الإنسان، وقضايا البيئة...الخ، أي مدى الوعي الأخلاقي والإنساني والبيئي في المتغيرات الاقتصادية العالمية.
- النمو الاقتصادي: وينقسم درجات الدول إلى دول صناعية متقدمة ، ودول صناعية حديثة، ودول نامية، ودول ناشئة، ودول متخلفة، إضافة إلى هذا التقسيم حتى التكتلات الاقتصادية فهي كذلك لها ترتيباتها على حسب قوة التكتل الاقتصادية ،وسعي الدول الأقل نموا اقتصاديا إلى محاولات التكتل سواء على المستوى الإقليمي أو عبر إقليمي لمجابهة التحولات الاقتصادية، وهذا أدى إلى تداخل الأزمات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

المطلب الثالث: الأبعاد التي يجب مراعاتها للتحكم في انتشار الأزمة:

- البعد الأول: ويتمثل في مسببات الأزمة مثل الأعمال المعادية موجهة من الخارج ،وأعمال عدائية داخلية، ومتغيرات خارجية موجهة و مؤثرة.

- البعد الثاني: الغموض وعدم الوضوح أطرافها المشتركة من حيث الطرف أو أطراف المعادية، وحلفائها وقدرته ونواياه وحجم القوة المهددة ومساحة موقع الحدث، والزمن المتاح لصنع القرار واتخاذه، ومدى ملائمة أدوات ووسائل تنفيذ القرار.
- البعد الثالث: وتتحدد بحدة الأزمة وكثافتها وتعني حجم الضغوط التي تتولد نتيجة أحداث معينة رد فعل سريع وحاسم سواء كانت الضغوط خارجية أو داخلية، مادية ومعنوية، وكما يعني مدى حرج الاختبارات التي تفرضها أحداث الأزمة الاقتصاد العالمي،" حيث عمر الازمة الزمني يرتبط بمدى تشابك موضوعاتها أو تعدد أطرافها، إذ تزداد حدتها ، كما ترتفع درجة الصعوبة في التعامل معها بحسب كثرة تداخل المصالح التي تهددها، فعندئذ يتسم الوقت المتاح لاتخاذ القرارات الملائمة بشأنها بضيقة ، وعدم كفايته".[32] وثقل الأزمة تقاس بمدى تأثر كل دولة بالأزمة ومدى تعمقها حيث تختلف درجة التأثر إلى ثلاث مستويات اختلال، مشكلة، أزمة وهذا يتوقف على مدى ارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة ومدى تشابك علاقتها المالية والتجارية.[33]
- البعد الرابع: تتعلق بحجم اتخاذ القرار لمعالجة الأزمة وتقاس بالقضايا العديدة الناتجة عنها وتعدد الأطراف المشتركة وعلاوة على قيود التي يفرضها عامل الوقت بالإضافة إلى الخيارات المتاحة وإمكانيات تحديد الوقت المناسب.
- البعد الخامس: تتعلق بنمط اتصال بالأزمة، يكمن هذا في القنوات التي ممكن أن تساعد الأزمة في الانتشار و هذه القنوات تكون شكلا من أشكال تطورات النظام الاقتصادي العالمي لتشابك العلاقات الدولية، وتطورات الحديثة للإقليمية المفتوحة، إن تشابك العلاقات الاقتصادية، وتداخل الروابط التجارية والمالية بين الدول في العصر الحديث يؤدي إلى سرعة انتشار عدوى الأزمات، من الدول التي تنشأ بها الأزمات إلى الدول الأخرى، التي تربطها بها العلاقات الاقتصادية والتجارية ،ويرتبط انتشار الازمة هذه بمدى قوة تلك الروابط، بحيث يتزايد تأثير الازمة المالية في الدول الأخرى مع اتساع نطاق الروابط ، والعكس.[34]
- البعد السادس: وهو المحصلة النهائية لتخطي الأزمة العالمية سواء باتخاذ الحلول والاقتراحات للخروج من الأزمة أو اخذ احتياطات لتفادي أزمات من هذا النوع.

من الملاحظ أن مبدأ التكتلات والوحدات الاقتصادية الكبيرة تقود التنمية في العالم والمشاريع الضخمة الكبيرة والمتعددة الجنسيات الخفي، سيطرة بعض التكتلات الاقتصادية على مصير اقتصاديات ودول العالم ، ولا سيما الدول السائرة في طريق النامية والفقيرة منها، ليس مجال الاقتصاد بل أيضا في مجال السياسة.[35]

الخاتمة

لقد كانت بداية التوجه إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية قصد الأمان والتنمية وتحقيق أفضل المكتسبات الاقتصادية لكل دولة، لكن الأزمات الاقتصادية الحالية قد خلقت نوعا من التوتر لدى التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة، رغم وجود عوامل مساعدة لذلك ،لكن هذا أدى إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية...، فقد كانت هاته الأزمات دليلا واضحا على فشل النظام الرأسمالي، وما نتج عن التحرر المالي دون وجود مراقبة أو مسؤولية لذلك التحرر، وتمادي الفساد، ظهرت علامات مناقضة لأفكار المنهج الرأسمالي، منها خطط إنعاش الاقتصاد والتدخل الحكومي واللجوء إلى خفض أسعار الفائدة إلى ما يقرب الصفر، بالإضافة الاعتراف الضمني بضرورة إتباع المنهج الإسلامي لتفادي خطورة هاته الأزمات، فلذلك سارعت الدول المتقدمة والدول النامية إلى حلول ممكنة لعدم تأزم الوضع أكثر ما هو متأزم ،ومما نستنتج كذلك ضرورة تفعيل التكتلات الاقتصادية للدول النامية وخاصة العربية، نظرا لطغيان التكتلات العملاقة على تكتلات اقتصادية صغيرة، فظهور تجمع المجموعة العشرين ودورها الفعال في مناقشة أمور تخص الأزمات المعاصرة أعطى توازن جديد على مستوي القوى الاقتصادية العالمية، وأهمية الدول الناشئة في التوازن الاقتصادي العالمي دورها الفعال في توازن الاقتصاد الدولي، وكذلك منتدى أبيك ودوره الفاعل في هذه الأحداث الأخيرة في ضرورة تأسيس المنطقة التجارة الحرة وخصوصا لحل التوتر القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وقد ساهمت التحديات لهذه التجمعات رغم أنها لم يظهر التأثير الفعلي لها إلا أنها كانت مجهودات ، أظهرت سقوط أنظمة المؤسسات الدولية المالية لها، ودخول في حلول تتقارب من الأنظمة الاشتراكية والإسلامية، مع الاعتراف بدور الدول الناشئة في توازن الاقتصاد العالمي، من خلال هاته الاستنتاجات فالأزمات من خلال مصطلحها فهي عامل تفكك وارتباك بالنسبة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة الا ان بعد كل ازمة لابد الارتقاء للأحسن واقوى، لان

لكل تكتل أهميته الخاصة وقدرته على مواجهة الأزمات وهذا يعتمد على سرعة القرار وكيفية التنسيق في الخروج من حدة الأزمات المعاصرة سواء كانت مالية إقليمية أو اقتصادية عالمية، بحيث يرجع ذلك لعدة عوامل منها قوة التكتل، النمو الاقتصادي، الموقع الجغرافي أي مدى تقارب دول التكتل...الخ.

1 نور الدين جوادي، **مقاربة نظرية حول: "ازمة قروض الرهن العقاري "الامريكية، اليوم الدراسي حول: الازمة المالية العالمية...مفهومها اسبابها وانعكاساتها**، المركز الجامعي الوادي،2009/02/03،ص3.

2 ابراهيم ابو العلا، احمد مهدي بلوافي، واخرون، **الازمة المالية العالمية اسباب وحلول من منظور اسلامي**، جامعة الملك عبد العزيز،جدة،2009،ص5-6.

3- إبراهيم أبو العلا، وآخرون، **الأزمة المالية والعالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة،
2009 ، ص6.

4- محمود جاد الله، **إدارة الأزمات**، دار أسامة، عمان، 2008، ص09.

5- احمد ماهر، **إدارة الازمات**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006،ص15.

6- محمود جاد الله ،مرجع سبق ذكره،ص09.

7- محسن احمد الخضري ،**إدارة الأزمات** ، مكتبة المدبولي،الإسكندرية،ص75.

* الأزمة المالية المعاصرة تخص الشكلين يمكن اعتبارها أزمة مستوردة لأنها لم ستثني لا دولة متقدمة أو نامية من قريب أو بعيد ، واعتبارها مصدرة لأنها أزمة محلية خصت الولايات المتحدة الأمريكية وصدرت إلى دول أخرى دون أي حسبان نظرا للعلاقات والتشابك الدولي وما نعرفه عن الاقتصاد الأمريكي وخصوصا عملته الدولار فهي العملة الأساسية الدولية في الصفقات التجارية، فهي بمثابة الذهب سابقا.

8 محسن احمد الخضري ،**إدارة الأزمات** ، مكتبة المدبولي،الإسكندرية،ص76.

9 ابراهيم ابو العلا، احمد مهدي بلوافي، واخرون، مرجع سبق ذكره،ص14-15.

10 رمزي محمود،**الازمات المالية والاقتصادية في ضوء الراسمالية والاسلام**،دار الفكر الجامعي،2012،ص13.

11 مصطفى عبد اللطيف ، بن سانية عبد الرحمان، **تحليل منطق اقتصاديات الأسواق المالية ودورية الأزمات الاقتصادية الرؤية... ومنطلق الحل**، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26 و27 فيفري 2012،ص14-15..

12- عبد الستار أحمد، **تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها**، مقال منشور على الموقع http//: www.saaid.netfatwasahm100.htm, 10/08/2011.

13- علي يوسفات ، **ازمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير**، جامعة مسيلة،العدد2009،2،ص1.

14- ضياء مجيد الموسوي، **الازمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص9.

15- حسين بن طاهر، **مدخل إلى الوقائع الاقتصادية**، دار بهاء الدين،قسنطينة-الجزائر،2010، ص229.

16- حسين بن طاهر،مرجع سبق ذكره، ص231.

17 رمزي حمود،الازمات المالية والاقتصادية في ضوء الراسمالية والاسلام،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2012،ص159-163.

18- التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع سبق ذكره، ص ص25-26.

19- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "**نظرة عامة على بعض القضايا**"،الدار الجامعية،الاسكندرية،1998،ص313.

20- شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاوروموتوسطية - حالة دول المغرب العربي**-،أطروحة لنيل دكتورا دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،3003-2004،ص79.

21- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،2008**، ص218.

22- Jean- francois mittaine, francois spequerul**, les unions économiques régionales**, paris : Arman colin, 1999, p16.

23- حسن عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998**،،ص143 .

24-UNCTAD,TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 2007, New York,Sebtember,2007,P54.

25- سامي عفيفي حاتم، **لاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"**،ج2،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2005، ص342.

26 **التكتلات الإقليمية الحل الأنجع لمواجهة الوضع الدقيق**، جريدة العرب،14ديسمبر 2009 ،ص12.

27 -http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153654 ,10/08/2011.

28- عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي،_الأزمات المالية سجال التدويل" وأطروحات التعولم الثلاثة"، **ورقة بحثية لمؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة، من منظور الاقتصاد اسلامي**، عمان، ديسمبر 2010،ص09.

29- سامي محمد هشام حيز، **المهارة في إدارة الأزمات وحل المشاكل**، دار البداية، عمان، ص ص26-28.

30- عبد الحميد عبد المطلب مرجع سابق ذكره،ص120.

31- نفس المرجع السابق ،ص140.

32- إبراهيم عبد العزيز النجار ، **الازمة المالية و وإصلاح النظام المالي العالمي**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2009،ص20.

33- عقبة عبد اللاوي، عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مرجع سبق ذكره،ص9.

34- إبراهيم عبد العزيز النجار ، مرجع سبق ذكره ،ص23.

35- علة مراد، الازمة المالية ..تأمل ومراجعة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان48-49 خريف 2009-شتاء2010،ص12.